الملخّص .

يتناول البحث أهميّة المعنى، وأثره في تحقيق الكفاية الدلاليّة في عملية التواصل بين المخاطب والمتلقّي، وهي ما استند إليها سيبويه في توجيه التراكيب اللغويّة التي لم تكتمل أركانها الإسناديّة؛ مستعينا بما يمكن تسميته بالتعاهد والاتفاق الضمنيّ بين طرفي الخطاب؛ فالمعنى الارتكازيّ بين المخاطب والمتلقّي هو عامل أساسي في صياغة الجمل الدالّة بين أبناء الجماعة اللغويّة الواحدة، وهو الصورة الذهنيّة التي يرتكز عليها السياق بشتّى تفصيلاته، وقد اتضحت إسقاطاته في عملية الحذف على مستوى العمدة والفضلة في الجملة العربيّة وإن حاول أهل الصنعة من اللغويين تأويل ذلك كلّه على وفق قوالب تخريجية مصطنعة معروفة، منها الحذف.

الكلمات المفتاحيّة: الحذف، المعنى، اللفظ، التركيب، الكفاية الدلالية، الإفهام الدلاليّ، سيبويه.

أثرُ المعنى ومحقِّقاتُه في توجيهِ الحذفِ عندَ سيبويهِ (ت١٨٠هـ).

أ.م. د: زهراء نور الدين قاسم كلّيّة التربية للبنات/ جامعة الكوفة.

zahraan.alkazaaly@uokufa.edu.iq

ABSTRACT

This research delves into the significance of meaning and its role in achieving semantic sufficiency in communication between the speaker and the listener. It aligns with Siboye's approach to linguistic structures with incomplete predicative elements, where he relies on what can be termed an implicit agreement or understanding between the interlocutors. This is because contextualized meaning is a fundamental factor in constructing comprehensible sentences among members of the same linguistic community. It represents the mental image upon which the context, with all its nuances, is based, and whose elements are often omitted through ellipsis at the levels of the subject and predicate in Arabic sentences .

توطئة

إنّ التتبّع الواعي للدرس النحويّ والبحث عن الكيفيّة التي تعامل بها العلماء مع النصوص اللغويّة يستلزم وقفة لبيان المنطلق المعرفيّ الذي تحركوا فيه لدراسة اللغة والنصوص اللغويّة، ولا يُختلف في أنّ الغاية التي دفعتهم الى تتبّع النصوص اللغويّة ودراسة لغة العرب كان غاية سامية، إذ تمثّلت بحفظ اللغة والوقوف على منطقها السليم بهدف خدمة القرآن.

وعلى نحو عامّ تتجلّى مصاديق هذه الانطلاقة في عناية علوم العربيّة بالوقوف على قضايا اللفظ، والمعنى في الكلام العربيّ ومواطن الالتقاء والافتراق، وطبيعة تعامل العربيّ في حال لم تستقم له جنبتا اللفظ والمعنى ومتى يختار المتكلّم ترجيح أحدهما على الآخر، ومتى يمكن الاجتزاء بأحدهما لتوضيح المقاصد الكلاميّة التي تتقاطع فيها المعاني الدلاليّة مع الهيلكيّة اللفظيّة في الجملة الواحدة، فضلا عن أثر الحالة الاجتماعيّة والنفسيّة والسياق وكل ما يغني عن الذكر الكامل للألفاظ اللازمة لتركيب لغويّ ما.

أمّا نحويّةُ الكلام بما يقتضيه التتبّع الدقيق للعلاقات التركيبيّة في الجملة؛ فكانت سمة بارزة في المنهج المعياريّ لما لها من أثر جليّ في بيان العلاقات الإسناديّة وغير الإسناديّة التي تعتري التراكيب اللغويّة، وكذلك تغيّر أواخر الكلم بحسب مقتضيات العمليّة الإعرابيّة، وما تفرضه القرائن اللفظيّة والمعنويّة في رسم الهيكل الصحيح للبنيّة التركيبيّة في منظومة الكلام، وهذا ما استدعى تتبّع الكلام العربيّ وما يتضمّنه من حالالات تركيبيّة، كالاستقامة اللفظيّة، والذكر والحذف، والرتبة وآثارها في بناء الجملة والربط الدلاليّ واللفظيّ وليس انتهاء بالقطع في السلسة الكلاميّة.

ومن ثم انتقل الشغف اللغويّ ليتتبع الكلام العربيّ من حيث ضبط مجاري ائتلافه على وفق ما تكلّمت به العرب، وجهات المعنى الصحيح من حيث الفصاحة والحسن والقبح والكثرة والمحال وغيرها من مواطن الكشف عن صواب الكلام العربيّ.

ولعلّ الغاية الإفهاميّة التي استهدفها اللغويّون استدعت هكذا لونا من التتبّع التفصيليّ لكلام العرب؛ لأنهم أرادوا تأسيس منهج تقعيدي يصلح لأن يكون وسيلة ناهضة لفهم الكلام العربيّ وإفهامه بوصفه لغة القرآن الكريم؛ لذا كان لزاما أن يكون هنالك آليات لدراسة اللغة السليمة؛ بما

يعزِّز فهم اللغة ولا يكون ذلك ممكنا إذا لم يُلتجأ إلى ضبط اللغة وتقعيدها على أسس تقنين سليمة تُؤمِّن فهما صحيحا وقويما للتراكيب القرآنيّة، في وقت انتشرت فيه غائلة اللحن في المجتمع العربيّ، إثر انتشار الإسلام واتساع الفتوح الإسلاميّة ودخول غير العرب في الإسلام(١).

المعنى وأثره الإفهاميّ عند سيبويه

اتسع أثر المعنى الإفهاميّ في الفكر النحويّ ليصبح فيما بعد متحكّما بمقولات علماء العربيّة في كلّ ما يتعلّق بالكشف عن خبايا البيان العربي، حتى بات لا يمكن تصوّر وجود أي خطاب لغويّ لا ينطلق من المعنى والغاية الإفهامية؛ لأنّه " لمّا كان الكلام أولى بأن يُجعل دليلا على المعاني التي احتاج الناس إلى تفاهمها، بحسب احتياجهم إلى معاونة بعضهم بعضا على تحصيل المنافع، وإزاحة المضار، وإلى استفادتهم حقائق الأمور وإفادتها، وجب أن يكون المتكلّم يبتغي إمّا إفادة المخاطب، أو الاستفادة منه"(٢) ومن ثمّ بات الفكر اللغويّ للقدماء لا يستقيم منهجيا إلّا في ضوء نظريّة المعنى والفهم المرتبطة أساسا عند العرب بالنصّ(٣) ، إنّ هذه الغاية الإفهامية، بما استدعته من تتبّع للنصوص اللغويّة من حيث قضايا اللفظ والمعنى والعلاقات التركيبيّة لنظام الجملة ومجاري الكلام، تركت أثرا لا يخلو من السلبية تمثلت في تجاهل الحالات الطبيعة والسليقة اللغوية عند العرب في الكلام بالقدر الذي أوجَدَ بنى لغويّة تحقّق عمليّة التواصل على نحوٍ وافٍ وتوصل المعاني المطلوبة؛ وهي تخرج عن القالبيّة الثابتة للغة التي رسمتها الصنعة اللغويّة ، وهكذا فُتِحَ باب التأويل الذي به أباح اللغويّون لأنفسهم افتراض هيكليات لغويّة مفترضة في واقعة اللغة بنوها على أساس المعنى.

الحذف وأثر المعنى في التأويل

الحذف إحدى الوسائل التأويليّة الّتي يُلتجأ إليها إذا لم تستقم القاعدة في بعض النصوص اللغويّة؛ إذ أكّد ابن هشام أنّ الحذف الّذي يجب النظرُ فيه هو ما اقتضته الصناعة ، وذلك بأنْ يجد خبرا من دون مبتدأ ، أو شرطا من دون جزاء ، أو معطوفا من دون معطوف عليه، أو معمولا من دون عامل(٤).

وقد اشترط النحويّون وجود دليل على المحذوف، ينقسم على قسمين الأول دليل يختصّ بأحكام صناعة النحو، والثاني دليل حاليّ يعرف من الظروف المحيطة بالكلام، ويتّصل به دليل مقاليّ يعرف من تتابع الألفاظ في الكلام المنطوق(٥).

وعلى الرغم من إقرار الحذف في الاستعمال اللغويّ؛ إلّا أنّ تركه أفضل؛ لأنّ "الحذف خلاف الأصل، وعليه يبنى فرعان: أحدهما: إذا دار الأمر بين المحذوف وعدمه؛ كان الحمل على عدمه أولى؛ لأنّ الأصل عدم التغيير... وإذا دار الأمر بين قلّة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلّته أولى" (٦) ، وقالوا: " ومتى أمكن حمل الشيء على ظاهره كان أولى؛ إذ العدول عن الظاهر إلى غير الظاهر إنّما يكون لمرجّح "(٧)، وقيل أيضا: "إنّه متى أمكن حمل الشيء على ظاهره، أو قريب من ظاهره، كان أولى من حمله على ما لا يشمله العقل أو على ما يخالف الظاهر "(٨) وقيل:" وكلَّما قلّ الإضمار كان أسهل"(٩).

ولا بُدّ من الإشارة إلى أنَّ تقدير المحذوفات في الاستعمال اللغويّ ولاسيّما النصّ القرآنيّ لم يكن استعمالا اعتباطيا، أو ترفا معرفيّا أوجده النحويّون؛ ولكنّ للأمر علاقة وطيدة بالمعنى؛ لأنَّ قسما من المواطن الّتي وردت في التنزيل العزيز لا يصحُّ فيها حمل النصّ على ظاهره؛ لأنّه لو حمل على الظاهر لفسد المعنى في الكثير من المواطن، ومنه قوله تعالى:{يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الّذي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا}(١٠) ، قيل في تفسيرها: في الكلام حذف، أي: من جنسها زوجها، ويجوز أن تكون الهاء عائدة على الطينة أي إنَّ حوّاء لم تخلق من آدم، وإنّما خلقت من طينة فضُلت من طينته(١١).

إنّ العربيّ يتكلّم في لغته الأمّ على سجيته منتفعا من القدرات الإبداعيّة للغة في عمليّة إنتاج الكلام، بما يقتضيه المقام وحالّ المتكلّم والسامع، وجملة من العوامل التي تؤثّر في عملية التواصل وتحقّق المعنى، وهذ العوامل قد تستدعي من المتكلّم أن يُكرّر للتوكيد، وأن يُطيل؛ لغايات توضيحيّة، ويحذف؛ للاقتصاد أو لعلم السامع، أو لأغراض دلالية مختلفة سنوضّحها في النصوص الآتية المختارة من كتاب سيبويه:

أوّلا_ الحذف لعلم المخاطب بالمعنى:

وجّه سيبويه جملة من الشواهد الشعريّة التي وردت على خلاف التراكيب اللغويّة ولاسيما التي تفتقر إلى أحد طرفي الإسناد، توجيها يعتمد على علم المخاطب بالمعنى، وحالّ المتكلّم وجعله

مسوّغا للحذف في التراكيب التي وردت مخالفة للقواعد عنده، والحقيقة أنّ هذا التوجيه منشؤه أنَّ اللغويّين تمسّكوا بأصلٍ مفاده أنّ المبتدأ لا بد له من خبر، ولمّا لم يجدوا له الخبر بحثوا عنه في دائرة تقدير المعنى التي وجدوا فيها مَسعفا لهم؛ فالخبر عمدة في الجملة، والعمدة على رأيهم لا يمكن حذفها من التركيب؛ ففرّوا بجعل التراكيب مرتهنة بالمعنى الذي يكشفه مراد المتكلّم وعلم المخاطب، فاجازوا الحذف الظاهريّ؛ لكنّهم تمسكوا بالإعراب التقديريّ؛ كون الحاجة إلى توجيه التركيب اقتضت أن يسلّم النحويّ لمراد المتكلّم في إمكانية الحذف بلحاظ علم المخاطب.

يقول سيبويه في توجيه حذف الخبر "وممّا يقوّي تركَ نحوِ هذا لعلم المخاطَب، قولُه عزّ وجلّ:{وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ}[١٢]، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأوّلُ استغناءً عنه ... تركَ أن يكون للأول خبرٌ، حين استغنى بالآخِر؛ لعِلم المخاطَب أنَّ الأوّلَ قد دخل في ذلك"[١٣].

والسؤال لو كان المعنى كاشفا وعلم المخاطب يغني عن ركن أساس من أركان الكلام، والاكتفاء ببعضه، ألَا يُعدُّ عدم الحذف عيبا وتنافيا لمقتضيات الفصاحة، إذ ما الفائدة من تكرير الكلام في موضعٍ لا يستلزم ذلك، ولاسيما إذا كان المخاطب عالما به.

ولو سُلِّمَ من البداية بمسألة أنّ المتكلّم يتكلّم بحسب حاجته في المقام غير متكلّف لقواعد أهل الصنعة؛ لكان الأمر أقوم، فكثير من الشواهد القرآنية والشعرية قد رويت بطريقة تحتمل التقدير، وقد ورد في بعضها ما يحتمل أن يقطع عن الجملة على وفق الاستئناف، وقد يحتمل الحالية وقد يحتمل الإخبار، إلَا أن أهل الصنعة من اللغويين أطلقوا تأويلات أخرى اقتضتها صنعتهم وما وضعوه من قواعد متجاهلين فيها علمَ المخاطب وغيره.

إنّ الإشكال قائم على التشبّث بالقياس وعلى قولبة التركيب ورسمه بقوالب لفظية محدّدة ومغلقة، لم تستطع الوقوف أمام ما وصلنا من نصوص قرآنية ونثرية وشعرية، تعدُّ بحد ذاتها أدلة على أنّ الكلام العربيّ يعتمد المعنى في عملية التواصل والإفهام، وهو أوسع من أن يغلق بدائرة ضيّقة من المركبات والقوالب.

ثانيا_ الحذف اكتفاء بالمعنى وظهور الحال :

من المسلّم أنّ الكلام انعكاس لما في نفس الإنسان من اختلاجات ودلالات نحو القضايا التي تحيط به، فيهدف إلى التعبير عن هذه الدلالات بما يعزّز عمليّة التواصل على وفق ما تتطلّبه من وضوح وإفهام؛ لكي يتحقّق الغرض من اللغة بوصفها "مجموعة أصوات يعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم"(١٤) .

ومن المعلوم أنّ الألفاظ هي خدم المعاني، ووضعها في قوالب ومركبات لفظيّة معيّنة هو من مقتضيات الحاجة النفسية لدى المتكلّم، فيصوغها جملا تمكّنه من أيصال مراده إلى الطرف الآخر سواء؛ أكان فردا أم جماعة؛ ويتّصل بهذا المعنى المقامات والأحوال، فهي من محقّقات المعنى والمساعدات على ظهوره وتجليه، وهي بحدّ ذاتها تقتضي لونا من الخطاب والكلام، فتعدّ عاملا مشاركا إن لم تكن رئيسا في توضيح الدلالة وتحقيق التواصل.

بما أنّ اللغة تعكس حالة المجتمع فهي تكون ملزمة أيضا بوصف الهيئات النفسية والذهنية لعملية الكلام وما تشي به المقامات والحركات والنبرات الصوتية فضلا عن طيبعة لحن الكلام وما يشير إليه من دلالات، وليس من حقّ الصنعة أن تفترض حالات لفظيّة غير موجودة في النصّ إذا أغنت عنها المقامات والأحوال، فالعقليّة النحويّة الميّالة إلى التقدير والتأويل جعلت النحويّ ينصّب نفسه حاكما على عملية قبول الكلام ورده وفي توجيه مقاصد المتكلمين بحسب ما تقتضية رؤيته النحوية، وليس بحسب المعنى الذي يريده المتكلّم بهذا القدر من الألفاظ.

ففي كلام سيبويه عن قولهم: أَقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، وأَقاعِدًا وقد سار الرَّكْبُ لم يقبل اللفظ كما هو، وإنما أرجعه إلى حاكمية القوالب اللفظية التي كان ينبغي على المتكلم الالتزام بها ، وبخلافها فإنّ كلامه مجانب للصواب إن لم يُصر إلى تقدير محذوف، فيرى سيبويه في باب (هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل) أنها أسماء منصوبة؛ لأنّها أُخِذت من الفعل المساوق لها لفظيا؛ سواء أ كان الموضع موضع استفهام أم كان موضع تنبيه بقوله:" استفهمتَ أو لم تَستفهم، وذلك قولك: أقائمًا وقد قَعَدَ الناسُ، وأقاعدًا وقد سار الركبُ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم، تقول: قاعدًا عَلِمَ اللهُ وقد سار الركبُ، وقائمًا قد علمَ اللهُ وقد قعد الناسُ، وذلك أنّه رأى رجلًا فى حال قيامٍ أو حال قعودٍ، فأراد أن ينبّهه، فكأنّه لَفَظَ بقوله:

أتقومُ قائما وأتقعد قاعدا، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحالّ، وصار الاسم بدلًا من اللفظ بالفعل، فجرى مجرى المصدر فى هذا الموضع"(١٥)

يعلّل سيبويه نصب كلمتي (أقائما، وقائما) بأنّهما في موضع نصب بفعل محذوف (تقوم) وقد حُذِف؛ لأنّ المتكلم رأى رجالا بحالٍ معيّنة وأراد التنبيه، "فكأنّه لَفَظَ بقوله: أتقومُ قائمًا وأتقعد قاعدًا" وهذا الكلام هو انعكاس لمقتضيات الصنعة النحويّة التي خيّمت على الذهنيّة النحويّة، فما المسوّغ للتقدير، وقد ذكر سيبيويه نفسه أنّ المعنى واضح لعلم المتكلّم بحالّ المخاطب، ورؤيته لحاله أسهمت بإخراج اللفظ بهذه الهيأة من التركيب وجعلت السيادة للمعنى المُحقّق من مقتضى الحالّ المُشاهدة، وإذا كان الأمر كذلك؛ فما الموجب لتقدير فعل هو في الأصل ليس موجودا في الكلام.

ثالثا_ الحذف لمعنى التحذير:

إنّ طبيعة المتكلّم وحالته النفسية تؤثّر كثيرا في منظومته المفهومية التي تنتج عملية الكلام، فالمتكلّم الهادئ ينتقي كلمات معيّنة بخلاف الغاضب، وكذلك طبيعة الظرف المحيط أيضا تؤثّر في المتكلّم، وفي عملية إنتاج الكلام، وقد يُكبَّل المتكلم بمثيرات ذهنيّة تُخرج القوالب اللفظية بصورة مختلفة يفرضها حال المتكلّم، وقد تتسع لتكون حالة المخاطب هي من تفرض لونًا من الكلام على نحو ما رأينا آنفا.

وبما أنّ اللغة عند مستخدميها عفويّة انسيابيّة غير متكلّفة، لذا فالمتحدّث في البيئة اللغويّة ينتقي الكلمات بصورة تلقائيّة للتعبير عن المعنى لديه ، وهو ما يجعله في غنى عن التكلّف اللفظيّ، فالمتكلّم العارف بلغته يعرف المقاصد الكامنة في الأفعال والأسماء والأحرف، بل حتى في عملية الترتيب ففي قولهم: (أكلَ زيدٌ طعامَك، وزيدٌ أكلَ طعامَك، وطعامَك أكلَ زيدٌ) يلحظ القيمة التعبيريّة للتقديم والتأخير بحسب مراد المتكلّم، والغرض المستهدف من إنشاء الكلام، فجملة (أكلَ زيدٌ طعامَك) تهدف إلى إعلام المخاطب بالحادثة، لكنّ المتكلّم يستحضر المهمّ في الكلام، فيجعله مقدّما، فيقدم (الفعل)؛ لأنّ الآخر أكثر احتياجا له؛ كون المجهول هو الفعل في الحادثة، لكنّ الجملة الثانية (زيدٌ أكلَ طعامَك) يعلم فيها المتكلّم أنّ المخاطب يمتلك صورة جزئيّة عن الحدث، أي وقوع حادثة أكل الطعام؛ لكنّه لا يعرف الفاعل، فعمد إلى تقديم الفاعل؛ لأهميّته

في التركيب، فالمراد من الجملة كلّه مرتكز في ذكر الفاعل، فيما اتجهت بوصلة المعنى في الجملة الثالثة (طعامَك أكلَ زيدٌ) إلى المفعول؛ لأنّ المتكلّم أراد إبراز المفعول؛ فمنتج الكلام كان على علم بأن المخاطب له معرفة بالحادثة على نحو والفعل والفاعل؛ لكنّه يجهل المفعول؛ لذا اقتضى تقديم المفعول.

إنّ هذه الممارسات اللغويّة عند اللسان العربيّ وما فيها من دقّة المعنى موجودة في كلّ المركبات اللفظية، ولكن المقام لا يتسع الإطالة والاستطراد وسنكتفي بما ذكره سيبويه في باب (ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناءً عنه) فقد أشار إلى أنّ الفعل يمكن حذفه في حال التحذير بقوله: "هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير وذلك قولك إذا كنت تحذّر: إيّاك، كأنّك قلت: إياك نحِّ ، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتقِ ... ومن ذلك قولهم: مازِ رأسَك والسيفَ، كما تقول: رأسَك والحائطَ وهو يحذَره، كأنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ"(١٦).

ثم يضيف سيبويه :" إنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين ثَنَوا لكثرتها فى كلامهم، واستغناءً بما يرون من الحال، ولما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلًا من اللفظ بالفعل" (١٧).

إنّ عدم التقدير أولى من التقدير، وعليه لماذا لا نقبل هذه المركّبات اللفظيّة على هذ الحالّ؟ فهي تتسم بالاستقامة اللغويّة والمعنويّة، فالمعنى واضح والتركيب لا مشكلة فيه، فهل الكلام يعطل دلاليا، ولا يفي بالغرض حتّى نفترض له تقديرات معيّنة، فرضتها نظريّة الحاكم اللغويّ المستقرّة في رحم القوالب والصنعة والقياس.

ثمّ إنّ منتج الكلام قد استغنى بحال المخاطب، وما يحيط به من دواعي الخطر جعلت الكلام في قالب لفظي معيّن يحتفظ بالقيمة المعنويّة الدلاليّة المرادة ومحقّقا لعمليّة التواصل، إنّ المعاني التواصليّة ليست منحصرة في مركبات لفظيّة معنيّة، وما الموجب لحصر هذه المركبات بقانون العمدة والفضلة، ولو سلمنا بالأمر أليس معيار وضع قانون العمدة والفضلة كان على أساس المعنى والدلال، إن معنى (التحذير والإغراء) من المعاني التي استدعت تراكيب خرجت على قانون العمدة والفضلة لحالتها الخاصّة.

رابعا_ الحذف لوضوح المعنى لكثرة الاستعمال:

إنّ الجملة الاسمية مكونة من المبتدأ والخبر بوصفهما طرفي الإسناد، وفي حال غاب أحد هذين الركنين، فإن الكلام يكون مستلزما للتأويل، وقد لا يكون في الأمر مشكلة في بعض الجمل التي تقتصر على طرفي الإسناد، التي ترد بحذف أحدهما؛ لكنّ التمحّل وجر الموضوع

إلى مساحات أوسع، وهو ما أوقع النحويّين في التأويل والافتراض لأصول لم ترد في الكلام من باب السلطة الذهنيّة لأهل الصنعة وحاكميتها على النصوص اللغويّة.

فسيبويه يذكر في باب (من الابتداء يُضمَر فيه ما يُبنى على الابتداء) أنّ الخبر محذوف في جملة الشرط في قولهم: (لولا عبد الله لكان كذا وكذا) عادّا كلمة (عبد الله) مبتدأ والخبر محذوف بقوله: "وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، أمّا لكان كذا وكذا فحديثٌ معلّقٌ بحديث لولا، وأمّا عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كما يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام، كقولك: أزيدٌ أخوك، إنما رفعتَه على ما رفعتَ عليه زيدٌ أخوك، غير أن ذلك استخبارٌ وهذا خبرٌ، وكأن المبني عليه الذي في الإضمار كان في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حُذف حين كثُر استعمالُهم إياه في الكلام"[١٨].

وهنا لا بد إلى الالتفات إلى أنّ جملة الشرط في أصلها سياق فعلي؛ كونها في الأصل مكونة من أداة الشرط، وفعل الشرط، وجواب الشرط، وطرفا الشرط أصلهما جملة فعلية؛ لكنّ سيبويه حينما قدّر في الجملة تعامل مع الشرط على أنه سياق اسمي، أي يأتي الشرط فيها جملة اسمية، وهذا خلاف الأصل، وهذا يذكرني بما ورد في كتاب الإنصاف من حادثة حدثت بين عضد الدولة الحمداني(ت٣٦٥هـ) وأبي علي الفارسي(ت ٣٧٧هـ) حينما كانا في ميدان الحرب وقد سأله الحمدانيُّ "عن المستثنى بماذا انتصب، فقال له أبو علي: انتصب لأنّ التقدير (استثني زيدا) فقال له عضد الدولة: وهلا قدرت (امتنع) فرفعت زيدا، فقال له أبو علي: هذا الجواب الذي ذكرت لك ميداني، وإذا رجعنا ذكرت لك الجواب الصحيح إن شاء الله تعالى"[١٩] !!.

ونعود لنرى أنّ سيبويه لم يقدّر تقديرا مختلفًا يكون به المحذوف فعلًا على حسب ما تقتضيه القاعدة النحويّة فضلا عن أنّ الجواب موجود، وهو جملة متصدّرة بفعل ناقص، ثمّ ما الموجب للتقدير في هكذا موضع لا تنطبق عليه القواعد الأساس للجملة الشرطية، وكذلك لا تنطبق عليه قواعد الجملة الإسنادية غير التمسّك بالأصول، ثم لماذا لا نقبل النصّ كما هو على إنّه جملة إفصاحيّة ذات دلالة معنويّة كاملة المقاصد، قالها العرب للتعبير عن الغرض من دون لبس أو إبهام، ولا سيما هي ممّا يوجّه بكثرة الاستعمال، أليس الأولى أن توضع القاعدة على وضوح المعنى وما كثر استعماله وليس على ما قلّ استعماله وفيه غموض للمعنى.

خامسا_ الحذف لمعنى الاختصاص:

إنّ المتتبّع للدرس النحويّ يرى أن اللغويين يهتمون بالمعنى أيضا الى درجة يُغادَر فيها اللفظ أحيانا!، ممّا قد يُشعر حينها بأنّ اللفظ لا قيمة له في قبال المعنى!، فالأحكام اللغويّة مبنية على كلام العرب؛ لذا ينبغي أن تنسج على منوال كلامهم في أهميّة المعنى، وابن جنّي(ت ٣٩٢هـ) أشار إلى أهمّية ذلك في (باب الرد على من ادّعى على العرب عنايتها بالألفاظ وإغفالها المعاني) قال: "اعلم أنّ هذا الباب من أشرف فصول العربيّة وأكرمها وأعلاها وأنزهها، وإذا تأمّلته عرفت منه وبه ما يؤنقك ويذهب في الاستحسان له كل مذهب بك، وذلك أنّ العرب كما تُعنى بألفاظها فتصلحها وتهذبها وتراعيها، وتلاحظ أحكامها بالشعر تارة وبالخطب أخرى وبالأسماع التي تلتزمها وتتكلف استمرارها، فإن المعاني أقوى عندها وأكرم عليها وأفخم قدرًا في نفوسها"(٢٠).

وحين عدّدوا الجهات التي يزلّ في المُعرب ويجانب الصواب ذهبوا إلى أنّ "الجهة الأولى: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، وكثيرا ما تزلّ الأقدام بسبب ذلك "(٢١)؛ لأنّ المعنى هو المحرّك الأساس لفهم النصوص التي تبني العلاقات الإسناديّة في الكلام ، فالعوامل النحويّة تحمل بعدين أساسين هما الوظيفة والمعنى، علما أنّ أغلب المباني النحويّة شهدت خروجا عن الاستقامة من الناحية اللفظيّة من تقديم وتأخير، وحذف وإضمار، وغياب المطابقة وغيرها، لكنّها لا تستطيع مغادرة الاستقامة الدلاليّة كون الألفاظ خدم المعاني، فمن الممكن أن يتغيّر اللفظ وتبقى قيمة المعنى باقية؛ اعتمادا على مشتركات أخرى تكشف الدلالة وتوضّحها من إشارات أو أصوات أو حركات أو تنغيم وغيرها لكن الأمر لا يمكن قبوله بالعكس.

هذا كلّه يُلقى جانبا إذا جاء نصّ لغويّ يغاير مخرجات صنعتهم، فيُعامل هذا النصّ على أنّه قاعدة مخترقة شكليّا وينبغي إعادتها إلى حالتها الطبيعيّة، وكأن المتكلّم العربيّ قد استحضر هذه القاعدة التي صيغت بعد وفاته غالبا! ويستحضر قدرته على الحذف والاختصار لأحد أطراف القاعدة بما يؤثر في أساسها الدلاليّ، يقول سيبويه في (باب ما ينتصب على التعظيم والمدح) في قول أميةَ بن أبى عائذ(ت٧٥هـ) (٢٢):

ويأوي إلى نسوة عُطّلٍ وشُعثًا مراضيعَ مثلِ السعالِي

: " كأنه حيث قال: إلى نسوة عُطّل صِرنَ عنده ممن عُلم أنهن شُعثٌ، ولكنه، ذكر ذلك تشنيعا لهن وتشويها، قال الخليل: كأنه قال: وأذكرهن شُعثًا، إلا أن هذا فعلٌ لا يُستعمل إظهارُه"(٢٣).

ففي كلام سيبويه ذكر لقيمة المعاني، وأثرها في التوجيه للشاهد، لكنه لم يذكرها بهدف إظهار قيمة المعنى ووضوحه في التركيب؛ لكنّه عدّها وسيلة يحمل عليها تخريج القاعدة النحويّة التي تفترض أنّ المنصوب لابدّ له من ناصب لفظيّ في التركيب، فعمد إلى الاستعانة بتقدير فعل في الجملة محذوف لكي يسوّغ نصب كلمة (شعثًا) التي لا تحتاج الى تقدير فعل لنصبها، والمعنى كافٍ في إحداث التغيير الإعرابيّ، ثم لماذا لا تكون المعاني من مدح، وذمّ، واختصاص، وعناية، وغيرها هي عوامل في اللفظ مستقلة بنفسها شأنها شأن الفعل والأداة، و لا سيما أنّ المعنى متوافر في التراكيب التي ترد على هذا الشكل، فضلا عن أنّ اعتماد المعنى في الإعراب هنا لا يتعارض مع أيّ أصلٍ نحويّ ولا يخرق قاعدة ما، على أنّ هذه التراكيب التي يراد بها المدح أو الذمّ، إذا خرجت عن هذه الدلالة تغيّرت حالتها الإعرابية، ولا يعد هنالك مسوّغ لتقدير فعل معين، وعليه يكون الأمر كله متعلّقا بالمعنى، وليس باللفظ، وهو ما يلزم اعتماد هذه المعاني عاملا في التراكيب، و لا سيما أن النحويّين قد اعتمدوا الابتداء معنى يحدث الإعراب في الابتداء، والتجرّد معنى يحدث الإعراب في الفعل المضارع.

الخاتمة

في نهاية البحث يمكن الوقوف على النتائج الآتية :

- إنَّ الغاية من العمليّة الكلاميّة بين المتلقّي والمتكلّم هو تحقيق التواصل بشكل واضح اعتمادا على المعنى بشكل أساس والقوالب اللفظيّة المصوغة على وفق الأحكام المعيارية .
- يعد المعنى أكثر أهمية في عملية التواصل من اللفظ ؛ لأنه يمكن الاستغناء عن بعض أركان الجملة وفروعها، و لكن لا يكون ذلك في المعنى.
- على الرغم من تعسّف أهل الصنعة في الحفاظ على القواعد النحويّة وحرصهم على تثبيت حاكميتها في عملية الكلام، إلّا أنّهم لم يخرجوا عن ربقة المعنى سواءً في مرحلة ما قبل التأويل أم ما بعده.

- المعنى هو صورة ذهنية تستقى من الطبيعة التعاهد بين المتلقّي والمتكلّم، وهو ما يحكم اختيار القوالب اللفظيّة الحاوية للمعاني، التي تفرضها الأحكام المعياريّة .

قائمة المحتويات

• القرآن الكريم.

• إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (٣٣٧هـ) تحقيق: د. محمد أحمد قاسم، دار مكتبة الهلال ، ط١، بيروت، ٢٠٠٤م.

• الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري(ت ٥٧٧هـ) : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة حجازي بالقاهرة ، ١٩٥٣م.

• البحر المحيط، أبو حيّان الأندلسي(٧٤٥هـ) ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠١م.

• البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي (٧٩٤هـ) تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب، القاهرة، ١٩٥٢م.

• الخصائص في اللغة، أبو الفتح عثمان بن جني (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، عالم الكتب، بيروت(د.ت).

• الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، المؤلف: أبو العباس، شهاب الدين، الدائم المعروف بالسمين الحلبي (المتوفى: ٧٥٦هـ) ، تحقيق: الدكتور أحمد محمد الخراط ، دار القلم، دمشق، (د.ت).

• ديوان أمية بن أبي عائذ(ت٧٥هـ)، تحقيق: أحمد زكي الأنباري، بغداد، ط١، ٢٠١٠م.

• قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب ، د. احمد الوردني ٢٠٠ -٢٠٠٤م.

• الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، (د.ت).

• مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاريُّ (٧٦١هـ)، تحقيق: مازن مبارك، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥م.

• منهاج البلغاء وسراج الأدباء، أبو الحسن حازم بن محمد بن حازم القرطاجني (ت ٦٨٤هـ)، تحقيق محمد الحبيب خوجة، دار الكتب الشرقية ، تونس، ١٩٩٦ م.

هوامش البحث

(١) ينظر : قضية اللفظ والمعنى ونظرية الشعر عند العرب ، د. احمد الوردني: ٢٠٠ –٢٠٤ .

(٢) منهاج البلغاء، القرطاجني: ١١٠/١ .

(٣) ينظر : قضيّة اللفظ والمعنى: ١٠٧٧.

(٤) ينظر : مغني اللبيب، ابن هشام:١/ ٨٥٣ .

(٥) ينظر : نفسه: ١ / ٧٨٦_٧٨٧.

(٦) البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ٣/ ١٠٤ .

(٧) البحر المحيط، الأندلسيّ: ١/ ٤٢٣ .

(٨) نفسه: ٣٠٩/٤.

(٩) إعراب القرآن، النحّاس: ٥٢/١ .

(١٠) النساء: ١.

(١١) ينظر: الدرّ المصون، الحلبيّ: ٥٥١/٣، والبحر المحيط:٤٣٦/٤.

١٢ الأحزاب:٣٥.

١٣ الكتاب ١/ ٧٤–٧٥.

١٤ الخصائص، ابن جنّي: ٣٣/١.

١٥ الكتاب ١/ ٣٤٠ .

١٦ نفسه: ١/ ٢٧٥.

١٧ نفسه: الصفحة نفسها.

١٨ الكتاب: ٢/ ١٢٩.

١٩ الإنصاف: ١/ ٢١٤

٢٠ الخصائص :١/ ٢١٥

٢١ مغني اللبيب: ١/ ٦٨٤.

٢٢ ديوانه:٤١، وروايته في الديوان: له نسوةٌ عاطلاتُ الصدو رِ عُوجٌ مراضيعُ مثلُ السَّعالي .

٢٣ الكتاب: ٣٩٩/١ .